Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 4, 2026, 9159

Deanship of Scientific Research

Ibn Asfour's Morphological Preferences in Nominal Patterns Contrary to Analogy

Haya Ma´mon Komrokji**, Mahmoud Mubarak Obeidat

Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Sciences, The World Islamic Sciences and Education University, Amman, Jordan

Received: 30/9/2024
Revised: 15/10/2024
Accepted: 3/11/2024
Published online: 1/11/2025

* *Corresponding author:*
h-komrokji@hotmil.com

Citation: Komrokji, H. M., & Obeidat, M. M. (2026). Ibn Asfour's Morphological Preferences in Nominal Patterns Contrary to Analogy. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(4), 9159. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9159

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine Ibn Asfour's morphological views, compare them with those of other scholars, identify his unique perspectives, and determine which opinions he favored, along with the reasoning and interpretations he used to justify his preferences.

Method: The study employs a descriptive-analytical method, tracing the views of morphologists on the structures of basic and augmented nouns as presented by Ibn Asfour in his book *Al-Mumt'a fi Al-Tasreef*. It also explores his reasoning for structures that deviate from the norm.

Results: Ibn Asfour focused on methods of inference to distinguish between structures, identifying original and derivative forms based on phonetics and semantics. He emphasized structures well-established in Arabic usage while excluding those that were not.

Conclusion: In *Al-Mumt'a fi Al-Tasreef*, Ibn Asfour stands out for his unique approach to reasoning, systematically addressing morphological issues and discussing various opinions analytically, concluding with his own reasoned stance, either supporting or opposing others' views.

Keywords :Nominal patterns; Ibn Asfour's preferences; original and derivative forms; formal indicators; morphological pattern.

ترجيحات ابن عصفور الصّرفيّة فيما خالف القياس من أبنية الأسماء

هيا مأمون كمركجي، محمود مبارك عبيدات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كلّيّة الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة، عمّان، الأردنّ

ملخّص

الأهداف: تهدف هذه الدّراسة إلى الوقوف على آراء ابن عصفور الصّرفيّة، ومقارنتها مع آراء غيره، وتحديد ما انفرد به عن غيره، وما الرّأي الّذي رجّحه مِن آراء الآخرين مع ذكر علله وتفسيراته الّتي سلكها في ترجيحاته.

المنهجيّة: وظّفت الدّراسة **المنهج الوصفيّ التّحليليّ**؛ وذلك بتتبّع آراء الصّرفيّين في تحديد أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة الّتي ذكرها ابن عصفور في كتابه الممتع في التّصريف، وتقديم تخريجاته لما خالف الأصل مِن الأبنية.

النّتائج: عُني ابن عصفور بطرائق الاستدلال في التّمييز بين الأبنية، وتحديد الأصل والفرع بالاعتماد على اللّفظ والدّلالة، مؤكّدًا الأبنية الّتي استقرّت في كلام العرب، ومستثنيًا ما لم يستقرّ منها.

الخلاصة: تميّز ابن عصفور في كتابه الممتع في التّصريف بمنهج خاصّ في التّعليل، والتّدرّج في طرح المسائل الصّرفيّة، ومناقشة الآراء الصّرفيّة بطريقة علميّة تحليليّة، منهيًا كلامه بذكر رأيه مثبتًا أو معارضًا تلك الآراء مع التّعليل.

الكلمات الدالة: أبنية الأسماء، ترجيحات ابن عصفور، الأصل والفرع، العلامة الشّكليّة، الأبنية الصّرفيّة

مقدمة

سعت هذه الدّراسة بعنوان (**ترجيحات ابن عصفور الصّرفيّة فيما خالف القياس مِن أبنية الأسماء**) إلى الوقوف على ألفاظ سُمِعَت عن العرب، وتعدّدت الآراء في تحديد قالبها الصّرفيّ، وكان لابن عصفور رأي فيها موافقًا أو مخالفًا غيره، مفسّرًا سبب ترجيحه لبناء ورفضه آخر، أو مساويًا بين البناءين.

وحاولت الدّراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الأسس الّتي اتّبعها ابن عصفور في تحديد الأبنية الصّرفيّة الخاصّة بالأسماء المجرّدة والمزيدة المختلف فيها؟
2. ما الإضافة الّتي جاء بها ابن عصفور في باب أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة؟
3. كيف علّل ابن عصفور ترجيحاته للمسائل الصّرفيّة الّتي وافق بها غيره أو عارضه؟

وأفادت الدّراسة مِن دراسات سابقة تتّصل بموضوعها، منها: (ما لم يستقرّ في كلام العرب "تأصيل ودراسة عند ابن عصفور الإشبيليّ") لبدر بن محمّد بن عبّاد الجابري، و(مذهب ابن عصفور الصّرفيّ في كتابه "الممتع في التّصريف") لفهد محمّد الجمل.

قسّمت الدّراسة إلى مبحثين اثنين، جاءا على النّحو الآتي:

- المبحث الأوّل: **ترجيحات ابن عصفور في أبنية الأسماء المجرّدة المخالفة للقياس**، حيث تناول في أبنية الأسماء الثّلاثيّة المجرّدة بناءي (فِعَل، وفِعِل)، وفي الأسماء الرّباعيّة المجرّدة ثلاثة أبنية (فُعَلِل، وفَعَلِل، وفَعَلُل)، أمّا في الأسماء الخماسيّة المجرّدة فذكر ألفاظًا اُختلِف في بنائها على وزن (فُعْلَل، أم فُنْعَلِل).

- المبحث الثّاني: **استدلالات ابن عصفور في تخريج ما خالف الأصل مِن أبنية الأسماء المزيدة**، وتعود مخالفتها للأصل إلى تغيير في الصّوائت، أو المماثلة، أو الإشباع، أو نقل مِن الفعليّة إلى الإسميّة، أو ورد لضرورة لا يقاس عليها، أو نقض للعلامة الشّكليّة...، وهذه مِن المعينات المساعدة في تحديد ما جاء مخالفًا لأصل وضعه.

المبحث الأوّل: ترجيحات ابن عصفور في أبنية الأسماء المجرّدة المخالفة للقياس

أوّلًا: الأسماء الثّلاثيّة المجرّدة:

تأتي الأسماء الثّلاثيّة المجرّدة على اثني عشرَ بناء، وذلك مِن خلال تعاقب الحركات بعد فاء الكلمة (فتحًا، وضمًّا، وكسرًا)، وسكون العين وتعاقب الحركات بعدها (فتحًا، وضمًّا، وكسرًا)، وتأتي الأوزان وفق هذه القسمة المنطقيّة: (فَعْل، وفُعْل، وفِعْل، وفَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وفُعَل، وفُعُل، وفِعَل، وفِعِل)، وبناءان مهملان، هما: (فُعِل وفِعُل) (الإشبيليّ، 1987، الصفحات 60/1-65)، وذلك بناء على حدّ عبارة ابن عصفور، حيث قال: إنّه "أُهْمِل منها بناءان، وهما: (فُعِل، وفِعُل)" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 60/1)، ونلحظ أنّ البناء (فُعِل) يُحْدِث لبسًا مع صيغة الفعل المبنيّ للمجهول، فأرادت العرب "أن تخصّص هذا الوزن بالفعل المبنيّ للمجهول" (السّامرّائيّ، 2013، صفحة 36)، ويخصّ سيبويه هذين البناءين في حديثه، فيقول: "واعلم أنّه ليس في الأسماء والصّفات (فُعِل)، ولا يكون إلّا في الفعل، وليس في الكلام (فِعُل)" (سيبويه، 2009، صفحة 244/4)، ويوافقه الرّأي كثير مِن العلماء، منهم ابن جنّيّ، حيث يثبت أنّه ليس في كلام العرب بناء (فُعِل) "بضمّ الفاء وكسر العين، إنّما هذا بناء يختصّ به الفعل المبنيّ للمفعول، نحو: (ضُرِبَ، وقُتِلَ)، إلّا في اسم واحد، وهو (دُئِل)" (ابن جنّيّ، 1954، صفحة 20/1)، وكذلك يثبت عدم وجود بناء (فِعُل) في كلام العرب "بكسر الفاء، وضمّ العين، وإنّما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم مِن الكسر إلى الضّمّ بناء لازمًا" (ابن جنّيّ، 1954، صفحة 20/1)، ويذكر الأستراباذي أنّ "للاسم الثّلاثيّ المجرّد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشرَ، سقط منها (فُعِل، وفِعُل) استثقالًا، وجُعل الدُّئِل منقولًا، والحِبُك إن ثبت فعلى تداخل اللّغتين في حرفي الكلمة" (الأستراباذي، 1975، صفحة 35/1)، وعلى ذلك فإنّ عبارة ابن عصفور توهم بإهمال البناءين، لا أنّ أحدهما أهمل من الأسماء أمنًا للّبس (فُعِل)، والآخر لم يثبت وجوده في الأبنية في أصل الوضع (فِعُل)؛ لذلك فإنّ عبارة سيبويه كانت أكثر دقّة واحترازًا وإيجازًا، حيث أثبت عدم وجود بناء (فُعِل) في الأسماء والصّفات، واختصاصه بالأفعال في حالة عارضة، وانعدام بناء (فِعُل) اسمًا وفعلًا.

وقد كان لابن عصفور آراء في بعض الأبنية، جاءت على النّحو الآتي:

*** أوّلًا: بناء (فِعَل):**

يذكر ابن عصفور أنّ بناء (فِعَل) يأتي اسمًا وصفة، ويكثر في الأسماء، ويقلّ في الصّفات، وقد اقتصر مجيئُه صفة على لفظتين اثنتين، هما: (عِدًى، وزِيم)، وقد عدّ (سِوًى) اسمًا في قوله تعالى: **[فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴿58﴾]**، سورة طه/ج16، وذلك في قراءة من قرأها بالكسر، وتعليل ذلك أنَّ الصّفة تطابق موصوفها في (إعرابه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتعريفه، وتنكيره، وتذكيره، وتأنيثه) (الزّمخشري، 2004، صفحة 119)؛ ولأنّ هذه الكلمة لا تطابق موصوفها دائمًا لم يجعلها صفة وإنْ وُصِفَ بها، إذ إنّه "لو كان صفة أصليّة لتمكّن في الوصفيّة، فكان يذكّر مع المذكّر، ويؤنّث مع المؤنّث، إذ حقّ الصّفة أن تطابق الموصوف" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 63/1)، فأصل هذه اللّفظة

ليس صفة، ودليله في ذلك أنّه لم يطابق الموصوف في قولنا: (بقعة سوًى)؛ ولذلك رجّح أن تكون كلمة (سِوًى) بمعنى الشّيء المستوي اسمًا. (الإشبيليّ، 1987، صفحة 63/1).

وإذا ما نظرنا إلى موطن الشّاهد، فسنجده على بناء (فُعَل) في القراءة المشهورة، فسُوًى المستخدمة للأمكنة بمعنى الوسط المستوي هي صفة، وما جاء اسمًا يكون على بناء (سِوَى) (معجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة، مادّة: سوى)، وجاء في لسان العرب أنّ "(مكانًا سِوًى)، ويُقرأ بالضّمّ، ومعناه مَنْصَفًا؛ أي مكانًا يكون للنّصف فيما بيننا وبينك" (ابن منظور، مادّة: سوا)، وجعل ابن عصفور (سوى) في الآية الكريمة اسمًا وصف به إن كانت على وزن (فِعَل)، وحصر مجيء (فِعَل) صفة على الأصل في لفظتين اثنتين هما (عِدًى، وزِيَم) دون الإشارة إلى أنّ (سِوًى) بالكسر قراءة عامّةِ قرّاء الحجاز والبصرة وبعض الكوفيّين، وبالضّمّ قراءة عامّة قرّاء الكوفة (الطّبريّ، 2010، صفحة 870/7)، وبذلك يثبت أنّ الضّمّ والكسر لغتان "مشهورتان في العرب، وقد قرأ بكلّ قراءة منهما جمهرة مِن القرّاء، مع اتّفاق معنييهما، وللعرب في ذلك إذا كان بمعنى العدل والنَّصْف لغة هي أشهر مِن الكسر والضّمّ وهو الفتح" (الطّبريّ، 2010، صفحة 871/7)، وفي الضّمّ والكسر تجيء هذه الكلمة اسمًا مقصورًا (سُوًى، سِوًى)، وفي الفتح تجيء اسمًا ممدودًا (سَواء)، كما في قوله تعالى: **[قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴿64﴾]**، سورة آل عمران/ج3. وهكذا فإنّ ابن عصفور يثبت بناء (فِعَل) في كلمة (سِوى) على أنّها اسم وليس وصفًا؛ وذلك لكونها في الأصل اسمًا للشّيء المستوي، ويكون بذلك محكومًا عليها بحكم الأسماء لا الصّفات.

كما يتطرّق ابن عصفور إلى كلمة أخرى مِن هذا البناء جاءت مصدرًا، ووصف بها، هي كلمة (قِيَم)، في قوله تعالى: **[قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿161﴾]**، سورة الأنعام/ج8. قرأ "عامّة قَرَأَةِ المدينة، وبعض البصريّين: (دينًا قَيِّمًا) بفتح القاف، وتشديد الياء إلحاقًا منهم ذلك بقول الله: **[ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ]**، [سورة الرّوم: 30]، وبقوله: **[وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ]**، [البيّنة: 5]. وقرأ ذلك عامّة قَرَأَةِ الكوفيّين (دينًا قِيَمًا) بكسر القاف، وفتح الياء وتخفيفها، وقالوا: القيّم والقِيَم بمعنى واحد، وهما لغتان معناهما: الدّين المستقيم" (الطّبريّ، 2010، صفحة 252/5)، وكلمة (قِيَم) الشّاهد على وزن (فِعَل) في أصلها (قِوَام)، قلبت الواو فيها إلى ياء كونها متحرّكة العين، وما قبلها مكسور، وشروط هذا القلب بأن "يكون بعدها ألف، وتكون في مصدر لفعل اعتلّت عينه، نحو: (قام، قيام)، و(عاذ، عياذ)، فدلّ انقلاب الواو ياء في (قِيَم) على أنّه مصدر في الأصل وصف به، كما وصف بـ(عَدْل، وزَوْر)، وهما مصدران في الأصل" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 64/1)، وأنّ بعد واوه ألفًا إذ هي شرط في القلب.

وقد جاء في كلام العرب كثرة الوصف بالمصدر، وذلك "نحو قولهم: (هو رجلٌ عَدْلٌ، ورجلٌ فَضْلٌ، وزَوْرٌ)؛ أي عادل وفاضل وزائر، ورجل صَوْم؛ أي صائم...، وإذا نعت بالمصدر التزم إفراده وتذكيره" (السّامرّائيّ، 2011، صفحة 164/3)، وبحسب التّوصيف الحديث فإنّ (قِيَم) أصلها (قِوام، qiwām)، قلبت شبه الحركة الواويّة إلى شبه حركة يائيّة بتأثير مِن الكسرة للمجانسة بين الأصوات المتجاورة، إذ إنّ التقاء الحركة الواويّة مع الفتحة الطّويلة فيه ثقل في النّطق، ومِن ثمّ قُصِّرت الفتحة الطّويلة، فصارت (قِيَم، qiyam)، وخلاصة القول في كلمة (قِيَم) إثبات عدم أصالتها في الوصف، وأنّها وإنْ كانت في ظاهرها وصفًا على بناء (فِعَل) إلّا أنّه بناء مُحوَّل من بناء آخر، وأنّه انتقل من الاسمية إلى الوصف عن طريق الوصف بالمصدر.

وذكر ابن عصفور أمثلة كثيرة مِن ذاك القبيل ليدلّل على صحّة قوله بأنّ الصّفة اقتصرت على لفظتين اثنتين فيما تمّ حصره مِن الألفاظ على هذا البناء، وما شابه هذه الصّفات في بنائها فهي ليست صفة، ودليله في ذلك مخالفة المطابقة صفة وموصوفًا.

*** ثانيًا: بناء (فِعِل):**

يأتي بناء (فِعِل) اسمًا لا غير، واقتصر على لفظة واحدة هي (إِبِل)، ويذكر سيبويه أنّ هذا البناء قليل ولا يعرف في الأسماء والصّفات غير تلك اللّفظة (سيبويه، 2009، صفحة 244/4)، وابن جنّيّ يستدرك على سيبويه في هذا البناء، ويذكر ألفاظًا أخرى، إذ يرى أنّ بناء (فِعِل)، يكون اسمًا وصفة، ومثال الاسم قولهم: "(إِبِل، وإِطِل)، والصّفة قالوا: (امرأة بِلِزٌّ)، وهي الضّخمة. وقد قالوا: (أتان إِبِد)" (ابن جنّيّ، 1954، صفحة 18/1)، وبذلك يثبت ألفاظًا أخرى، نحو: (إِطِل، وبِلِز، وإِبِد)، وذكر الأستراباذي لفظين فقط، هما: (إِبِل، وبِلِز)، كما "يجوز فيهما (إِبْل، وبِلْز)، ولا ثالث لهما" (الأستراباذي، 1975، صفحة 39/1)؛ ليثبت بذلك لغتين اثنتين إحداهما بكسر العين، والأخرى بسكونها.

أمّا ابن عصفور فقد انفرد برأيه في هذا البناء، حيث يرى أنّ (إِطِل) لم تأتِ على بناء (فِعِل)، وإنّما جاءت بسكون الوسط، وإن جاء استخدامها بالكسر فما ذلك إلّا لمجانسة الكسرة قبلها؛ لذلك لم يحتجّ بلفظة (إِطِل) بكسر الوسط على بناء (فِعِل)، إذ هو مِن بناء (فِعْل)، ويقاس على ذلك كلمة (حِبِرة)، إذ يرى فيها سكون الوسط لا كسرها، وإن ذكرت على بناء (فِعِل)، فذاك تغيير عن أصل بنائها، وإجراء قانون المماثلة عليها، نحو: (إِبِد، وإِطِل، وحِبِرة)، فجاءت جميعها بسكون العين، ولكنّ وسطها ماثل كسرة الفاء فكُسِرَ. (الإشبيليّ، 1987، صفحة 65/1).

وفي لفظة (بِلِز) على بناء (فِعِل)، ينفرد ابن عصفور أيضًا بجعل أصلها بالتّشديد (بِلِزّ) بمعنى الضّخمة، وقد حُذِف أحد الزّاءين للتّخفيف؛ لذلك لم يجعلها في هذا البناء (الإشبيليّ، 1987، الصفحات 65/1-66)، وحديثًا ذكر فخر الدّين قباوة هذه اللّفظة (بِلِز) فضلًا عن لفظة (إِبِد) مِن الصّفات على بناء (فِعِل) (قباوة، 1988، صفحة 63) دون الإشارة إلى التّخفيف الّذي وقع فيها.

ويسبق ما ورد عند ابن جنّيّ والأستراباذي وابن عصفور مِن حديث عن بناء (فِعِل)، وذكر الألفاظ الّتي صيغت على هذا البناء نصّ لابن خالويه يجمع فيه الألفاظ الّتي سُمِعَت في هذا البناء، يقول فيه: "ليس في كلام العرب: اسم على (فِعِل) إلّا ثمانية أسماء: إِبِل، وإِطِل، وبأسنانه حِبِر؛ أي صُفْرَةٌ، ولَعِبَ الصّبيان جِلِخَ طِلِبَ[1]، ووِتِدٌ، عن أبي عمرو، ولا أفعلُ ذاك أَبَدَ الإِبِد، حكاهُ ابن دريد، وامرأةٌ بِلِزٌ: ضخمة، والبِلِص: طائر، ويقال له: البلصوص...، ولم يحكِ سيبويه إلّا حرفًا واحدًا: إِبِل وحده؛ لأنّه بلا خلاف، والباقية مختلف فيهنّ" (ابن خالويه، 1979، الصفحات 96-97)، وفي هذا النّصّ ما يثبت أنّ لفظة واحدة جاءت على بناء (فِعِل) دون خلاف، هي لفظة (إِبِل)، وما ورد مِن ألفاظ أخرى ففيه خلاف، فلا يقاس عليه؛ ولذلك انفرد ابن عصفور في نفي وجود كلمات جاءت على هذا البناء في أصل وضعها، وما وُجِد مِن ألفاظ على هذا البناء فمردّه إلى الأصل؛ أي بناء (فِعْل) بالتّخفيف، وبوجود هذا التّخفيف؛ أي سكون عين الكلمة يسّر الأمر لمماثلة كسرة فاء الكلمة، وإن كنّا نميل إلى القول بأنّ هذا البناء موجود مثبت صيغة وسماعًا، فلا خِلاف على وجوده، فلمَ يُنْتَفى وجود أمثلة عليه؟ وقد سُمِعَت ألفاظ وقع الخلاف فيها، وحُفِظَت عند أغلب اللّغويّين، فلمَ لا يكون الأصل بالكسر، والتّخفيف جاء بانعدام الحركة، لا العكس؟ كما أنّ وجود ألفاظ على هذا البناء بالكسر أو بالتّخفيف يجعلنا نثبت هذه المرحلة لا أن ننفي وجودها؛ ولذلك نرى أنّ الكسر أصل، والتّخفيف فرع، وهو ما ينسجم مع سعي أبناء اللّغة إلى التّخفيف، فالبناء (فِعِل) أثقل من (فِعْل)، والغالب أنّ اللّغة تسير في تطوّرها من الأثقل إلى الأخفّ، وهذا الرّأي لا ينفي الرّأي الآخر، حيث يمكننا النّظر إلى أنّ أصل البناء هو السّكون ثمّ تحوّل البناء إلى التّحريك ضمًّا أو كسرًا أو فتحًا؛ وذلك هربًا مِن المقطع السّامي الأصيل المستثقل، وهو المقطع (ص ح ص ص) المغلق بصامتين، بإدخال حركة بين الصّامتين الأخيرين لتغيير التّركيب المقطعيّ، ولعلّ هذا حصل قبل نشوء الإعراب الّذي حلّ مشكلة الصّامتين الأخيرين، بتحريك الآخر للتّخلّص مِن ثقل المقطع المذكور آنفًا (ص ح ص ص).

ثانيًا: الأسماء الرّباعيّة المجرّدة:

يأتي الاسم الرّباعيّ المجرّد على زِنة (فعلل) بفاء وعين ولام مكرّرة على ستّة أبنية، هي: (فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلّ، وفَعْلِل)، ولم ترد استدراكات على تلك الأبنية، وما جاء على زِنتها مِن ألفاظ إلّا في بناء (فُعْلُل)، وذكر ابن عصفور أنّ (جُخْدُب، وبُرْقُع، وجُؤذُر) على الأصل مِن بناء (فُعْلُل)، ولكن تأتي هذه الكلمات بالتّخفيف فتحًا (جُخْدَب، وبُرْقَع، وجُؤذَر) (الإشبيليّ، 1987، صفحة 67/1)، وعلّة وجود الفتحة على اللّام الأولى هي التّخفيف، وقد يكون هذا التّخفيف مِن اللّهجات الّتي استأثرت بالفتح تخفيفًا، أمّا الضّمّ فعلى الأصل، و(جُؤذَر) بالفتح اسم أعجميّ (الإشبيليّ، 1987، صفحة 67/1)؛ ولذلك فإنّ ضبط جميع الكلمات الّتي ذكرت بالضّمّ على الأصل، وبالفتح لعلّة التّخفيف أو العجمة.

وممّا تنبّه إليه ابن عصفور وجود ألفاظ جاءت بأربعة صوامت، تبدو وكأنّها مِن الأسماء الرّباعيّة المجرّدة إلّا أنّها خالفت الأبنية المتّفق عليها، فجاءت تعليلاته المنطقيّة لتقدّم تخريجًا لما ورد مخالفًا لأبنية الاسم الرّباعيّ المجرّد، وجاءت الأبنية المفترضة على النّحو الآتي: **(فُعَلِل، وفَعَلِل، وفَعَلُل):**

جاءت ألفاظ على **زِنة (فُعَلِل)**، على الرّغم من أنّ هذا البناء لم يثبت مِن أبنية الاسم الرّباعيّ المجرّد، ومِن أمثلتها: (عُلَبِط، وهُدَبِد، وعُكَمِس، وعُجَلِط، وعُكَلِط، ودُوَدِم)؛ لذلك رجّح فيها ابن عصفور أن تكون مُخفَّفَةً بحذف الألف منها (الإشبيليّ، 1987، صفحة 68/1)، وذلك لوجود مرادف لها بالألف ممّا يدلّ على تخفيفها بالحذف بعبارة المتقدّمين، والتّقصير بعبارة المحدثين، ودليله في ذلك أنّ هذه الألفاظ يقابلها ألفاظ بإثبات الألف، فالاسم (عُلَبِط) على زِنة (فُعَلِل)، جاء على (عُلابِط) على زِنة (فُعالِل)، ويقاس على ذلك الأسماء الّتي جاءت على هذه الشّاكلة، نحو: (هُدَبِد، هُدابِد)، و(عُكَمِس، عُكامِس)، و(عُكَلِط، عُكالِط)، و(دُوَدِم، دُوادِم)، ويستدلّ بذلك أنّه لو كانت دون ألف في أصلها لما جاءت صورة أخرى لها (الإشبيليّ، 1987، صفحة 68/1)، وقِسْ على ذلك –أيضًا– **ما جاء على زِنة (فَعَلِل)**، ومثاله قولهم: (جَنَدِل، وذَلَذِل)، إذ إنّ هذا البناء لم يثبت في كلام العرب (الإشبيليّ، 1987، صفحة 69/1)؛ لذلك لم يُدْرَج في قائمة أبنية الأسماء الرّباعيّة المجرّدة، والأقرب إلى تخريج هذه المسألة علّة التّخفيف، وما سوّغ ذلك وجود ألفاظ بإثبات ألف ثالثة (جنادل، وذلاذل)، وهذا الرّأي في كلا المسألتين لم ينفرد فيه ابن عصفور، وإنّما ذكر العلّة الصّرفيّة الّتي أدّت إلى وجود هذه الألفاظ بلفظ صريح وهي علّة التّخفيف، وما جاء في كلام غيره دلالة على التّخفيف تلميحًا لا تصريحًا، وذلك نحو ما ذكره الأستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب أنّ هذا البناء، وإن جاء لفظًا على بناء الاسم الرّباعيّ المجرّد، فإنّه في الأصل مِن الأسماء الرّباعيّة المزيدة بحرف، وما أحدث هذا التّطوّر عند العرب أنّه "لا يتوالى في كلامهم أربعة متحرّكات في كلمة" (الأستراباذي، 1975، صفحة 49/1)، وعبّر عن ذلك المحدثون بإثباتهم صعوبة توالي أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة (ص ح)، كما يذكر فخر الدّين قباوة بناء على ما استنتجه مِن اطّلاعه على ما جاء عند مَن سبقوه بأنّ "(فَعَلِل، فُعَلّ، فَعَلل، فَعَلُل، فَعَلَل، فِعْلُل)، وردت بأنّها نادرة الاستعمال، أو فيها حذف أو تصرّف". (قباوة، 1988، صفحة 65).

ونستنتج مِن الفكرة الّتي طرحها ابن عصفور عن قياس زيادة النّون ثالثة ساكنة بزيادة الألف في ذات الموضع (الإشبيليّ، 1987، صفحة 68/1)، أنّ الأصل في ما ذكره مِن الكلمات وجود الألف فيها، وهو مبدأ لزوم بعض الأحرف الزّائدة موضعًا خاصًّا في الكلمة، ومِن خلال هذا الموضع يكون الحكم

[1].لعبة يلعبها الصّبيان، "... ثمّ يخرجون مِن هذه اللّعبة إلى أخرى يقال لها: جِلِخْ جِلِبْ، وقال بعض صبيانهم: لا أُحسن اللّعب إلّا جِلِخْ جِلِبْ"، البكري، ع. (1936). سمط اللّآلي المحتوي على اللّآلي في شرح أمالي القالي، تح: عبد العزيز الميمني، (د.ط). القاهرة: مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، (172/1).

عليها أقرب لتخريج المسألة، فالألف زائدة عنده لمجيئها ثالثة، حيث تكثر زيادتها في هذا الموضع.

وأمّا في **بناء (فَعَلُل)** ومثاله (عَرَتُن) الّذي لم يثبت في كلام العرب فهو نظير البناءين السّابقين، فحكم عليه بزيادةٍ خُفِّفت بحذفها مِن البناء، إذ ذكر العلماء أنّ (عَرَتُن) مِن الألفاظ الّتي حُذِفَت منها النّون الواقعة ثالثة في موضعها الّذي تعاقبت عليه بالزّيادة، وبذلك اشتركت مع البناءين السّابقين (فُعَلِل، وفَعَلِل) في زيادة ثالثة حُذِفَت للتّخفيف، واختلفت عنهما بأنّ الزّيادة واقعة فيها بحرف النّون، وهذا البناء لم يقدّم فيه ابن عصفور تعليلًا وافيًا، ولا انفرادًا بإضافة تُذكر له، وقد جاء تفصيلها شافيًا عند الأستراباذي الّذي ذكر فيها مسائل (الأصل، والفرع، وفرع الفرع) في لفظة (عَرَنْتُن) في أصل بنائها، وذكر فيه "ستّ لغات: عَرَنْتُنٌ وعَرَتُنٌ فرعه، وعَرْتُنٌ فرع الفرع، وعَرَنْتَنٌ، وعَرَتَنٌ فرعه، وعَرْتَنٌ فرع الفرع" (الأستراباذي، 1975، صفحة 49/1)، وهكذا فإنّ بناء (فَعَلُل) لم يثبت مِن أبنية الاسم الرّباعيّ المجرّد؛ ممّا يحيلنا إلى تقدير حذف ورد فيها، فاختير وجود النّون السّاكنة الثّالثة، كونها تلازم الزّيادة في هذا الموضع، فحُملت (عَرَتُن) على معنى (عَرَنْتُن) على زِنة (فَعَنْلُل).

وكلّ ما توصّل إليه علماؤنا مِن تخريجات للمسائل الّتي يأتي تفسيرها وفق أكثر مِن بناء، جاء الجزم فيها مِن خلال عرضها على الأبنية الّتي حصروها، وهذا المسلك أحدث بينهم توافقًا في كثير مِن المسائل، وهذا ما وجدناه في بناء **(فُعَلِل، وفَعَلِل، وفَعَلُل)** الّذي لم يُحْكَمْ بوجوده أصلًا مِن أصول الأبنية الّتي استقرّوا عليها، وقِسْ على ذلك غيره مِن الأبنية، وهذا يدلّ على أنّ حصر الأبنية ليس مجرد نهج، وإنّما هو نظريّة فرعيّة مِن نظريّات الصّرف العربيّ.

ثالثًا: الأسماء الخماسيّة المجرّدة:

جاء الاسم الخماسيّ المجرّد على أربعة أبنية، هي: (فَعَلَّل، وفُعَلِّل، وفَعْلَلِل، وفِعْلَلّ)، ويذكر ابن عصفور أنّ بناء (فُعْلَلِل) زاده البعض على أبنية الخماسيّ، نحو قولهم: (هُنْدَلِع)، ويرى ابن عصفور أنّ هذا البناء بما أنّه غير موجود في أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد فعلينا أن نؤوّله ونفسّره، حيث جاء تفسيره بملاحظته أنّ النّون أكثر الأحرف الموجودة في ثاني هذا البناء فيُحكم عليها بالزّيادة، وإن كانت الزّيادة – هنا – في غير موضعها، حيث جاءت ثانية ساكنة لا ثالثة، إلّا أنّ التزامها هذا الموضع قد يدلّ على زيادتها، فضلًا عن أنّ هذا البناء لم يثبت مِن أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد، فحمل هذه اللّفظة على بناء (فُنْعَلِل) بزيادة النّون (الإشبيليّ، 1987، صفحة 71/1)، وعلى الرّغم مِن أنّ هذا البناء – أيضًا – لم يثبت في أبنية الاسم الرّباعيّ المزيد إلّا أنّ ابن عصفور قد ذكر المنهج الّذي يُعْتَمد عليه في تحديد إن كانت الحروف زائدة أم أصولًا في باب تبيّن الحروف الزّوائد؛ لذلك كان الميل إلى الحكم في دخول اللّفظ "في الباب الأوسع أولى، وهو المزيد؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر مِن أبنية المجرّد مِن الزّيادة" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 72/1).

وقد جاء الحديث عن بناء (هَنْدِلع) عند غير ابن عصفور، ولم ينفرد في ذكر هذه اللّفظة والتّعليق عليها، حيث يرى الأستراباذي أنّ الحكم بزيادة النّون فيها؛ سببه "تردّد الحرف بين الأصالة والزّيادة، والوزنان باعتبارهما نادران، فالأولى الحكم بالزّيادة لكثرة ذي الزّيادة" (الأستراباذي، 1975، صفحة 49/1)، ولكنّ ابن عصفور أعطى لأيّ بناء أراد التّثبّت منه مساحة أوسع في التّفسير، ومِن ثمّة الحكم على ما يطرحه، وكان تعليله في هذه المسألة متدرّجًا بمنطقيّة، فبدأ حديثه عن زيادة النّون بوجه عامّ، ليلفت الانتباه بعد ذلك إلى أنّ هذه الزّيادة لم تكن في موضعها الّذي كَثُر عليه زيادتها؛ أي أن تأتي ثالثة في البناء، وإن عددنا النّون أصليّة فبناء (فُعْلَلِل) لم يثبت في أبنية الخماسيّ؛ لذلك حُمِل على بناء (فُنْعَلِل)؛ أي الحكم بالزّيادة، ذاكرًا غلبة ذلك الدّخول في الباب الأوسع للحكم على بناءين لم يثبتا في الأسماء الخماسيّة المجرّدة، ولا في بناء الأسماء الرّباعيّة المزيدة، ومردّ ذلك غلبة أبنية المزيد على أبنية المجرّد، وهذا ما عناه في قوله: الدّخول في الباب الأوسع، كما نلحظ مِن المقارنة بين الرّأيين، أنّ الأستراباذي حكم على البناءين (فُعْلَلِل، وفُنْعَلِل) بالنّدرة الّتي لا تلغي وجود هذين البناءين، أمّا ابن عصفور فقد جاء بعبارة تقرّ بجعل الحكم في بناء الكلمة على (فُنْعَلِل) لا على (فُعْلَلِل)، وذلك قوله عن كلا البناءين أنّهما لم يستقرّا في كلام العرب، وهذا كان مسوّغًا لاختيار الباب الأوسع، وحمل الكلمة عليه.

المبحث الثّاني: استدلالات ابن عصفور في تخريج ما خالف الأصل مِن أبنية الأسماء المزيدة

أوّلًا: الأسماء الثّلاثيّة المزيدة:

تكثر أبنية الأسماء الثّلاثيّة المزيدة؛ إذ إنّ الزّيادة تكون بحرف واحد، أو حرفين اثنين، أو ثلاثة حروف، أو أربعة حروف، أو خمسة، وقد جاءت التّخريجات في هذا القسم وفق ما ذكره ابن عصفور أكثر مِن القسم الرّباعيّ المزيد الّذي ندرت مخالفته للأصل، وأمّا القسم الخماسيّ المزيد فقد انعدمت المخالفة فيه؛ لذلك لم نشر إليه عند تفنيد استدلالات ابن عصفور في ما خالف الأصل في أبنية الأسماء المزيدة، وتكمن علّة هذا النقصان كلّما زادت حروف البناء إلى أنّ للاسم الثّلاثيّ المزيد أشكالًا متعدّدة، وكلّ شكل مِن هذه الأشكال له "عدّة أبنية، أمّا الرّباعيّ المزيد فأشكاله أقلّ مِن الثّلاثيّ، وأبنيته أقلّ –أيضًا -، وأمّا الخماسيّ المزيد فليس له إلّا بضعة أبنية". (قباوة، 1988، صفحة 83).

ذكر ابن عصفور في باب الأسماء الثّلاثيّة المزيدة مجموعة مِن الكلمات الّتي لم توافق الأبنية الّتي حُصِرَت في هذا الباب، ويمكن تصنيفها وفق المسبّبات الّتي استدعت الحكم عليها ببناء دون غيره، وجاءت هذه الأبنية على النّحو الآتي:

أوّلًا: بناء أحدثه تغيير في الصّوائت

تعتمد الأبنية الصّرفيّة على الصّوائت، إذ إنّ أيّ تغيير في الصّائت يحوّلها إلى بناء آخر، ومثاله: الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف قبل الفاء، مثل بناء

(أَفْعَل) بفتحة على الزّائد قبل الفاء ومِن ثمّة سكون وفتحة، ويأتي اسمًا (أَفْكَل)، وصفة (أَبْيَض)، وإن تغيّر الصّائت بعد الهمزة الزّائدة وعين الكلمة إلى كسر تشكّل بناء آخر مِن أبنية الثّلاثيّ المزيد، هو (إِفْعِل) الّذي لا يأتي إلّا اسمًا، نحو: (إِثْمِد)، وإن تغيّر الصّائت بعد الهمزة إلى الضّمّة، وأتبع بضمّ العين فيتكوّن بناء (أُفْعُل) الّذي لا يأتي إلّا اسمًا – أيضًا -، ومثاله: (أُيْلُم). (الإشبيليّ، 1987، الصفحات 1/72-73).

وهذه الأبنية الثّلاثة (أَفْعَل، وإِفْعِل، وأُفْعُل) حصرها العلماء في أوزان الأسماء الثّلاثيّة المزيدة الّتي نلحظ فيها توافقًا حركيًّا بين الهمزة الزّائدة وعين الكلمة، هذا التّوافق والانسجام أحدثه تفاعل الصّوائت المؤدّي إلى تماثلها.

ونجد في أبنية الأسماء الثّلاثيّة المزيدة تشكّل ظاهرتين بأثر مِن الصّوائت، هما: (المماثلة، والإشباع)، وقد استدلّ ابن عصفور مِن خلال هاتين الظّاهرتين على طريقة في تخريج بعض الأبنية، ونفصّل الكلام في ظاهرتي المماثلة والإشباع على النّحو الآتي:

- قانون التّوافق الحركيّ (المماثلة):

يعدّ قانون المماثلة أو الإتباع أكثر القوانين اللّغويّة عملًا "حتّى كان في آخرته طابعًا لغويًّا، فظهر أثره في الأصول والزّوائد والكلمات والأدوات والاشتقاق" (العلايلي، د.ت، صفحة 217)، والإتباع في اللّغة متعدّد الأشكال، فمنه ما كان إتباعًا (بالإبدال، أو بالقلب، أو بالحركة، أو بالإعراب، أو بالإعلال، أو بالإدغام، أو بالمزاوجة، أو بالتّحريف، أو بالتّصحيف) (العلايلي، د.ت، صفحة 219)، وما يهمّنا مِن هذه الإتباعات هو الإتباع بالحركة، حيث ذكر ابن عصفور بناء (مِفْعِل)، ومثّل عليه بكلمتي (مِنْتِن، ومِغيرة)، حيث إنّ الأصل فيهما على زِنة (مُفْعِل)؛ أي (مُنْتِن، ومُغيرة)، وهذان البناءان خاصّان باسم الفاعل مِن الفعل غير الثّلاثيّ، فمُنْتِن مِن الفعل أنتن، ومُغيرة مِن الفعل أغار، وما حدث في هاتين اللّفظتين أن خضعتا لقانون المماثلة، إذ أثّرت كسرة العين في الميم فكُسِرت (الإشبيليّ، 1987، صفحة 1/78)، وهذا القانون يمثّل "ملمحًا هامًّا في بناء الكلمة العربيّة، وتناسق أصواتها" (القرالّة، 2004، صفحة 63)، ممّا يحدث تناغمًا صوتيًّا بين الصّوائت في الكلمة.

ويذكر ابن القطّاع أنّ (مِنْتِن) مِن (أَنْتَنَ)، "وقد كسروا الميم لكسرة التّاء، رأوا: أنّ الخروج مِن كسر إلى كسر أخفّ مِن ضمّ إلى كسر" (ابن القطّاع، 1999، صفحة 163)، ونخلص إلى أنّ للفظة (أخفّ) دورًا واضحًا تؤديه المماثلة في اللّغة العربيّة هو "اختصار الجهد بالنّسبة للمتكلّم، ولا يقصد باختصار الجهد – هنا – الفترة الزّمنيّة اللّازمة؛ لإنتاج الصّوت أو مجموعات الأصوات الّتي تشكّل بناء الكلمة، بل المراد بذلك إنتاج الأصوات اللّغويّة بجهد مريح للأعضاء النّطقيّة في انتقالها مِن وضع إلى آخر، ومِن مخرج إلى مخرج" (القرالّة، 2004، صفحة 63)، ونلحظ في كلام ابن القطّاع تلميحًا إلى أنّ التّحوّل إلى صيغة (مِفْعِل) كان سببه مماثلة الضّمّة بعد الميم للكسرة بعد العين؛ أي أنّ الصّيغة الأولى (مُفْعِل) الّتي تختصّ باسم الفاعل مِن الفعل غير الثّلاثيّ الّذي صرّح بإثباته ابن عصفور منفردًا عن غيره في هذه اللّفظة (مِنْتِن)، فضلًا عن لفظة (مِغيرة)، وهذا يفسّر تأثّر الضّمّة بالكسرة تأثّرًا مدبرًا كلّيًّا في حالة الانفصال، فصارت الكلمتان (مِنْتِن، ومِغيرة) لغة في (مُنْتِن، ومُغيرة)، وليستا بناءين أصيلين في العربيّة، كما وردت لغة أخرى للفظة (مِنْتِن) هي (مَنْتِن). (عبد الدّايم، 2002، صفحة 50).

- ظاهرة الإشباع الصّوتيّ:

يمثّل الإشباع ظاهرة مِن الظّواهر الصّوتيّة الّتي نشأت في اللّغة العربيّة نتيجة مقصديّة المتكلّم إلى زيادة وقت نطق الصّائت، حيث يتولّد مِن مطل الصّائت القصير صائت طويل، والصّوائت القصيرة في العربيّة (الضّمّة، والكسرة، والفتحة)، وعند مطل الضّمّة القصيرة تنشأ الضّمّة الطّويلة، وإن مطلت الكسرة القصيرة تنشأ الكسرة الطّويلة، أمّا إن مطلت الفتحة القصيرة فتنشأ الفتحة الطّويلة. (الدّراوشه، 2006، صفحة 138).

وقد ذكر ابن عصفور لفظة (تَنُوفى) الّتي ظاهرها أنّها على زِنة (فَعُولى)، إلّا أنّه بناء غير موجود في كلام العرب، وخرّج هذه المسألة على أنّها إشباع للألف؛ فيثبت بذلك أنّها على زِنة فَعول، ويرى أنّ (تَنُوفى) محفوظة (تَنُوف) "بغير ألف، فيمكن أن تكون الألف إشباعًا، وهذا أولى مِن جعلها مِن نفس الكلمة؛ لأنّه لم يثبت مِن كلامهم فَعُولى". (الإشبيليّ، 1987، صفحة 1/104).

وهذا الرّأي (إشباع الحركة) انفرد فيه ابن عصفور، حيث يذكر ابن جنّيّ أنّ لفظة (تَنوفى) مختلف "في أمرها، وأكثر أحوالها ضعف روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها" (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 3/209)، كما أورد ابن جنّيّ ثلاث روايات لهذه اللّفظة، هي: (تَنوفى، وتَنوف، وتَنوفاء)، ويرى أنّه: "يجوز أن يكون (تَنوفى) مقصورة مِن (تَنُوفاء) بمنزلة (بَرُوكاء)، فَسُمِعَ ذلك، وعُرِفَ صحّته" (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 3/210)، ويفصّل القول في هذه المسألة شهاب الدّين الحمويّ، إذ يقول: إنّ (تنوف) "موضع في جبال طيّئ؛ وكانوا قد أغاروا على إبل امرئ القيس بن حُجْر مِن ناحيته، فقال: (امرؤ القيس، 1984، صفحة 2/50).

كَأَنَّ دِنارًا حَلَّقَتْ بلَبونه عُقابُ تَنوفٍ، لا عقابُ القواعل[2]

وقال أبو سعيد: رواه أبو عمرو وابن الأعرابيّ (عقابُ تنوفٍ)، وروى أبو عبيدة (تَنوفي) بكسر الفاء، ورواه أبو حاتم (تنوفى) بفتحها، وقال أبو حاتم:

---

[2]. جاء هذا الشّاهد في ديوان امرئ القيس على النّحو الآتي:

كَأَنَّ بني نَهْبانَ أَلْوَتْ بجارِهِمْ عُقابُ يَنوفٍ أو عُقابُ القَواعِل

هو ثنية في جبال طيّئ مرتفعة". (الحمويّ، 1977، صفحة 50/2)، ويُنْظَرُ (السّيرافي، 2000، الصفحات 72-73).

وقد جاءت اللّفظة في الشّاهد الشّعريّ الّذي يوجّه إليه في تأويل بناء (تَنوفى) دون ألف؛ ليثبت أنّها لغة في (تَنوفَ)، أشبعت فيها الفتحة القصيرة، وأحدث مطل الصّائت القصير نشوء فتحة طويلة، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، كما أنّ الإشباع مِن الظّواهر الّتي كان لها حضور في الشّعر العربيّ، ممّا يرجّح ما جاء به ابن عصفور، والله أعلم.

وذكر ابن عصفور لفظة أخرى، هي (خِلَفْناة) الّتي تبدو أنّها على زِنة (فِعَلْناة)، معلّلًا وجود الألف فيها أنّها مشبعة مِن الفتحة القصيرة، وعدّ بناء (فِعَلْناة) غير أصليّ (الإشبيليّ، 1987، صفحة 126/1)، والقول بالإشباع "أولى مِن إثبات بناء لم يستقرّ" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 126/1) في كلام العرب.

وهذا الرّأي تفرّد فيه ابن عصفور، وما نجده عند ابن سيده مخالف له، حيث يثبت ابن سيده هذا البناء، فيقول: "وفي خُلقه خالفٌ، وخالفةٌ، وخُلْفَةٌ، وخِلْفَنَةٌ، وخِلَفْنَاةٌ؛ أي: خلاف. ورجل خَلَفْناةٌ: مُخالف. وقال اللّحيانيّ: هذا رجل خِلَفْناةٌ، وامرأةٌ خِلَفْنَاة؛ قال: وكذلك الاثنان والجمع. وقال بعضهم في الجمع: خِلَفْنَيات، في الذُّكور والإناث" (ابن سيده، 2000، مادّة: خلف)، وإثبات هذه الدّلالات يعارض ما جاء به ابن عصفور مِن إشباع للفتحة، وعدم إثبات بناء (فِعَلْناة) في كلام العرب، إذ ما ذكر عند ابن سيده يحكم باستعمال العرب للفظة (فِعَلْناة)، ويُثْبِتُ بناءها.

ثانيًا: بناء خالف أصل الوضع

اختصّ كلّ مِن الفعل والاسم بأبنية محدّدة في العربيّة وفق ما استقرّ عليه العرب في كلامهم، ومردّ هذا الاستقرار وجود أنماط مطّردة، وعند الحكم على فعليّة أو اسميّة أيّ لفظة لا بدّ مِن عرضها على تلك الأبنية، وخروج أيّ منهما عن البناء المخصّص له يعدّ خروجًا عن أصل بابه، فيُنْقَل إلى الباب الآخر وفق معايير حدّدتها اللّغة العربيّة، والعرب تحافظ على القاعدة الّتي أصّلت لها، فأيّ خروج عن بناء مثبت مِن أبنيتها تقدّم له تعليلًا لخروجه عن بابه وإلحاقه بباب آخر، وقد طرح ابن عصفور في باب أبنية الأسماء الثّلاثيّة المزيدة هذه الفكرة الّتي يمكن تبويبها على النّحو الآتي:

- **نقل الفعل إلى العلميّة:**

يدلّ الفعل على حدث مقترن بزمن، وترد في العربيّة كلمات منقولة إلى العلميّة، ومثاله: ما نقل لاستخدامه علمًا مِن أفعال ماضية "(كشَمَّرَ، وكَعْسَبَ)، ومِن مضارع (كتَغْلِب، ويَشْكُر)، ومِن جملة مِن (فعل، وفاعل ضمير مستكنّ)، نحو: (تأبّط شرًّا)، ونحو: (ذَرّى حَبًّا)" (الأندلسيّ، د.ت، صفحة 308/2)، وغيرها مِن الألفاظ الّتي استخدمت في موضع آخر غير ما وضعت له في الأصل، وجرّدت حينئذٍ مِن بعض خصائصها؛ لدخولها في باب غير بابها، فالفعل إن نقل إلى العلميّة تجرّد مِن فعليّته، وسلبت دلالته على الحدث المقترن بالزّمن، وهذا النّقل أدخله في الأسماء المُعْرَبَةِ المقيّد بمنعه مِن الصّرف؛ أي لا ينوّن "للعلميّة ووزن الفعل، وحينئذٍ يرفع بالضّمّة، وينصب ويجرّ بالفتحة". (عبد الرّاضي، د.ت، الصفحات 129-130).

وذكر ابن عصفور مِن الأبنية الّتي نُقِلَت مِن الفعليّة إلى العلميّة (**تُفاعِل**)، ومثاله: لفظة (تُماضِر)، وهذا بناء لم يستقرّ في أبنية الأسماء من كلام العرب؛ فرجّح فيه أمرين: (الإشبيليّ، 1987، صفحة 96/1).

أحدهما: أن يكون نقلًا مِن الفعليّة إلى العلميّة المؤنّثة فمنع مِن الصّرف؛ للعلميّة ووزن الفعل.

وثانيهما: أن تكون التّاء فيه أصليّة، ويكون على زِنة (فُعالِل)، فمنع مِن الصّرف، للعلميّة والتّأنيث.

وقدّم ابن جنّيّ الآراء الّتي اختصّت بهذه المسألة، فيقول: "وأمّا (تُماضِر، وتُرامِز) فذهب أبو بكر إلى أنّ التّاء فيهما زائدة، ولا حاجة لذلك؛ لأنّها في موضع عين (عذافر)، فهذا يقضي بكونها أصلًا، وليس معنا اشتقاق فيقطع بزيادتها...، وذهب بعضهم في (تُماضِر) إلى أنّه (تُفاعِل)، وأنّه (فِعل) منقول؛ كيزيد وتغلب. ولا حاجة به إلى ذلك، بل (تُماضِر) رباعيّ، وتاؤه فاء كترامز" (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 215/3)، كما يرى أنّ قياس (تماضر) على أنّها فعل (كيزيد وتغلب) جاءت مِن باب التّوهّم لامتناعها مِن الصّرف، مستدلّين على ذلك ببيت لدريد ابن الصّمّة مِن قصيدة أنشأها مظهرًا فيها إعجابه بتماضر بنت عمرو بن الشّريد الملقّبة بالخنساء، يقول فيها: (ابن الصّمّة، د.ت، صفحة 43).

حَيُّوا تُماضِرَوارْبَعوا صَحْبي وَقِفوا فإنّ وقوفَكُم حَسْبي

ويؤكّد ابن جنّيّ أنّ (تُماضِر) اسم علم "مُنِع مِن الصّرف؛ لاجتماع التّأنيث والتّعريف، كامرأة سمّيتها: بَعُذافِر وعُماهِج" (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 216/3)، أمّا ابن عصفور فلم يعطِ رأيًا واضحًا في هذه المسألة، إذ رجّح الأمرين، فجعل (تُماضِر) فعلًا مضارعًا نُقِل مِن الفعليّة، واسم علم ولا نقل فيه مِن الفعليّة، فكلا الرّأيين صحيح عنده، ولا مفاضلة عنده لأحدهما عن الآخر، وهذا أمر تفرّد فيه عن غيره ممّن رجّحوا رأيًا على سواه.

ويتبيّن لنا مِن خلال ما عرضه ابن عصفور في هذه المسألة أنّه لم يكن صاحب رأي واضح فيها، إذ إنّه يناقض ما أثبته مِن إمكانيّة أن تكون لفظة (تُماضِر) على بناء فعل مضارع هو (تفاعل)، حيث يقول في (تُرامز) إنّها مِن (فُعالِل)، وجميع حروفها أصول؛ لذلك "لا ينبغي أن يجعل (تُفاعِلًا) مِن الرّمز؛ لأنّ ذلك بناء لم يثبت، ولا له اشتقاق يشهد بذلك" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 96/1)، فكيف ينفيه هنا في (تُرامِز)، ويثبته هناك في (تُماضِر)؟ وهذا يثبت أنّ ما جاء به ابن جنّيّ بإثبات علميّة (تُماضِر) في أصل وضعها لا بالنّقل.

ومِن أبنية الأسماء المزيدة الثّلاثيّة ما جاء على بناء (**أَفْعُل**) الّذي يأتي اسمًا، وقد استخدمته العرب لتسمّي به، مثل: "أَصْبُع وأَذْرُح اسم موضع،

وأَسْلُم اسم رجل مِن قُضاعة، واسم رجل مِن عَكّ، وكلّ شيء في العرب بعدهما فهو أَسْلَمُ بفتح اللّام، وآنُكَ وهو الأُسْرُبّ، وأَعْصُر اسم رجل، وأَشُدّ وأَبْهُل نبات، وأَنْعُم وأَثْمُد موضعان، وأَحْسُن وأَجْمُع كذلك، وأَسْقُف اسم موضع، وأَقْرُن وأَضْرُع وأَخْرُب أسماء لم يأتِ على أَفْعُل غيرها إلّا أسماء الجموع، نحو: أَكْلُب، وأَعْنُز" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 141/1)، حيث يتّضح مِن حصر هذه الاستخدامات أنّ بناء (أَفْعُل) لا يأتي إلّا اسم علم، أو جمع قلّة، أجمع العلماء فيه على أنّه مطّرد في الاسم الثّلاثيّ على زِنة (فَعْل) صحيح العين، ومثاله: (كَلْب وجمعه أَكْلُب)، ويأتي مطّردًا – كذلك – في الاسم الرّباعيّ المؤنّث تأنيثًا معنويًّا وثالثه حرف مدّ، نحو: (ذراع وجمعه أَذْرُع). (السّيوطيّ، د.ت، صفحة 312/3).

ويتفرّد ابن عصفور في تخريجه للفظتي (أذرح، وأسنمة) على أنّهما علمان منقولان مِن الفعليّة، وهذا ما أجاز دخول تاء التّأنيث، فهما فعلان في أصل وضعهما ثمّ سُمّي بهما، وهذا النّقل سوّغ دخول تاء التّأنيث (الإشبيليّ، 1987، صفحة 75/1) (الأسمر، 1997، صفحة 82)، ويؤكّد أنّ هذا الرّأي هو الصّائب ذاكرًا دليلًا مِن استخدام العرب "(اليَنْجَلِبَة) في اسم الخَرَزَة؛ لأنّها يُجْلَبُ بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنّها على وزن الفعل المختصّ، لكن لمّا انتقلت إلى الاسميّة ساغ دخول التّاء عليها". (الإشبيليّ، 1987، صفحة 75/1).

- الضّرائر الّتي لا يُقاس عليها:

يلجأ الشّاعر أحيانًا إلى الخروج عن قواعد اللّغة وأصولها لأغراض متعدّدة، منها: استقامة الوزن الشّعريّ، وهذه رخصة مِن رخص الشّاعر يستخدمها لضرورة اضطرّ إليها؛ لأنّه "قد لا يخطر بباله إلّا لفظة ما تضمّنته ضرورة النّطق بها في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك". (الآلوسيّ، 1992، صفحة 7).

وهذا ما نبّه إليه ابن عصفور في لفظة (جُلَنْداء) الّتي لم يثبت بناؤها على (فُعَنْلاء)، وهذه اللّفظة أثبتها سيبويه على بناء قليل هو (فُعَنْلى) (سيبويه، 2009، صفحة 261/4)؛ أي أصلها (جُلَنْدى)، وقد أجاز فيها العرب المدّ (السّيرافي، 2000، صفحة 87)، وممّا ثبت عن العرب قصر الاسم الممدود للضّرورة، وما وقع فيه خلاف هو مدّ المقصور، "فمنعه جمهور البصريّين مطلقًا، وأجازه جمهور الكوفيّين مطلقًا" (الآلوسيّ، 1992، صفحة 182)، وجاء الشّاهد على مدّ المقصور في بيت الأعشى الكبير: (الأعشى الكبير، 2012، صفحة 315).

وَجُلُنْداءَ في عُمانَ مقيمًا ثمّ قَيْسًا في حَضْرَمَوْتَ المُنيفِ

والبيت الشّعريّ بإثبات الاسم الممدود (جُلَنْداء) يستقيم وزنه على البحر الخفيف، أمّا عند إثبات الاسم المقصور (جُلَندى) فلا يستقيم الوزن الشّعريّ، ممّا يثبت أنّ مدّ الاسم المقصور في الشّاهد كان ضرورة؛ ولذلك فهو "مِن الضّرائر الّتي لا تنقاس". (الإشبيليّ، 1987، صفحة 134/1).

وفي هذه المسألة لم يقدّم ابن عصفور شيئًا جديدًا، وإنّما تفرّد بتنظيمه في طرحها، وإثباته أنّ مجيء (جُلَنْداء) على زِنة (فُعَنْلاء) مِن الضّرائر الّتي لا يقاس عليها، وهذا ما يثبته إحداث خلل في وزن البيت الشّعريّ إن استخدم الشّاعر اللّفظة اسمًا مقصورًا.

ثالثًا: بناءٌ نَقَضَ العلامة الشّكليّة

جاء في كلام العرب أمثلة نقضوا فيها عاداتهم؛ حيث غايرت طرائقهم في الكلام، ومثاله بناء (فَعَل) إن جاء غير متعدٍّ فإنّ (أفعل) يكون متعدّيًا، وهذا الأصل في اللّغة "غير أنّ ضربًا مِن اللّغة جاءت فيه هذه القضيّة معكوسة مخالفة، فنجد (فَعَل) فيها متعدّيًا، وأفعل غير متعدٍّ" (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 229/2)، ومسألة نقض العلامة الشّكليّة شكل مِن أشكال نقض طرائق العرب في كلامها، ومِن أمثلة ذلك استخدامهم الوصف بالمصدر أو بالاسم على خلاف ما اقتضته العادة مِن وجود علامات شكليّة تمكّن الوصفيّة في الكلمة، ومسألة جمع ما لا مصغّر له بخرق علامة مِن علاماته الشّكليّة؛ إذ لا يتصوّر وجود جمع يدلّ على الفرع دون مفرده الدّالّ على الأصل، وقد طرح ابن عصفور هاتين المسألتين على النّحو الآتي:

- الوصف بالمصدر أو بالاسم:

الأصل في الوصف أن يكون مشتقًّا (اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبّهة باسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم التّفضيل)، ويجوز الوصف بالمصدر، وإن وصف به "صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق مِن ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه" (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 280/3)، كما وجب أن يؤوّل بمشتقّ، نحو: "هذا رجل عدلٌ ثقةٌ، (فعدل، وثقة) مصدران جامدان جاءا بمعنى عادل وموثوق به، فلذا جاز النّعت بهما...، ويختصّ المصدر الواقع نعتًا بأنّه يأتي في صورة المفرد المذكّر، فلا يتبع منعوته لا في العدد ولا في الجنس". (الخطيب و مصلوح، 2002، صفحة 131).

ومِن الأبنية الّتي استخدمت وصفًا بناء (**تِفعّال**)، ويرى ابن عصفور أنّ هذا البناء لم يأتِ إلّا اسمًا، ولذلك يرجّح أنّ قولهم في وصف الرّجل بأنّه (تِلِقّامة، وتِلِعّابة) خروج عن الأصل إلى الفرع، حيث استُعْمِل (تِلِقّامة، وتِلِعّابة) المصدران (الإشبيليّ، 1987، صفحة 130/1) وصفًا للرّجل، ومن هنا دخلا باب الصّفات، وتاء التّأنيث فيهما مِن أجل تمكين الصّفة بالرّجل؛ أي مبالغة في وجود الصّفة فيه، وتمكّنها منه، ويشير ابن خالويه إلى أنّه ليس في كلام العرب ما كان على زِنة (تِفعّال) إلّا: التِّمِلّاق، والتِّقِطّاع، "والتِّبِتّال، وتِكِلّام، وتِلِقّاع، وتِنِقّام، وسِجِلّاط" (ابن خالويه، 1979، صفحة 140)، أمّا ابن عصفور فيرى أنّ بناء (تِفِعال) جاء صفة في قول العرب: (رجل تِلقامة، وتِبذارة، وتِرعاية)، وبما أنّ الصّفة لم تطابق موصوفها، فيحمل على الأسماء الّتي وصف بها. (الإشبيليّ، 1987، صفحة 109/1).

وتفرّد ابن عصفور في حديثه عن بناء (**يَفاعِل**)، وإن أجمع عليه العلماء بأنّه لا يأتي إلّا اسمًا، وهو قليل الاستعمال، وأمثلته: (اليَرامِع، واليَحامِد)

(سيبويه، 2009، صفحة 253/4)، ويذكر ابن القطّاع الصّقليّ أنّ "(يَفاعِل)، نحو: (يحاير: وادٍ)... مِن أبنية الجمع، وعلى (يَفاعيل)، نحو: (يرابيع، ويعاسيب)، وعلى (يُفاعِلات)، نحو: (يُنابِعات؛ اسم مكان)، وعلى (يَفاعلات)، نحو: (يَنابِعات) لغة" (ابن القطّاع، 1999، الصفحات 154-155)، إلّا أنّ ابن عصفور كانت إضافته بأن أثبت استخدام (يَعْمَل)، نحو (جملٌ يعملٌ) في الإفراد، و(جمال يعاملُ) في الجمع، و(ناقةٌ يعملةٌ)، و(رجلٌ يعملٌ)، وعدّ ذلك من "قبيل ما وصف فيه بالاسم، ولذلك لم يمتنع الصّرف، ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه لوزن الفعل والوصف" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 80/1)، وإن جاء الموصوف جمعًا استخدم بناء (يفاعل)، نحو قولنا: (جمال يعامل)، ودليل ابن عصفور على أنّ (يعامل) اسم أنّها تتصرّف، وتجري عليها أحكام الإعراب. (الإشبيليّ، 1987، صفحة 95/1).

وفي بناء (**فَعْلى**) استقرّ كلام العرب على أنّه اسم، ولا يأتي صفة، نحو: (أَرْطى، وعَلْقى)، وإن جعل صفة جيء بالهاء، ومثاله: "(امرأةٌ سِعلاةٌ، ورجلٌ عِزهاةٌ)، فأمّا قولهم (رجلٌ كيصى) فهو اسم وُصِف به، وليس بجارٍ على فعله...، وممّا يدلّ على أنّه ليس بصفة في الأصل استعمالُهم له جاريًا على المؤنّث بغير هاء، فيقولون: (امرأةٌ كيصى)" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 88/1)، ويعلّل ابن عصفور سبب ذلك بعدم مطابقة الوصف لموصوفه؛ لأنّه اسم وصف به.

أمّا بناء (**فِعْلان**) فيأتي اسمًا، ومثاله: "(ضِبْعان، وسِرْحان، وإِنْسان)، وهو كثير فيما يكسّر عليه الواحد للجمع، نحو: (غِلْمان، وصِبْيان)" (سيبويه، 2009، صفحة 259/4) ويُنْظَرُ (ابن القطّاع، 1999، صفحة 184)، وأضاف ابن عصفور أنّ هذا البناء قد يأتي صفة، ومثاله قولهم: (رجلٌ عِلْيان)، و(ناقةٌ عِلْيان)؛ ولذلك يُحْمَل أمر عدم المطابقة في هذا البناء بين الأوصاف وموصوفاتها على أنّها أسماء وصف بها. (الإشبيليّ، 1987، صفحة 123/1).

- جمع لا مصغّر له بالحمل على النّظير:

ترد في العربيّة ألفاظ تتضمّن معنى الجمع، غير أنّها لا مفرد لها، وهذه المسألة لم تجد اهتمامًا عند القدماء، إذ إنّهم كلّما تطرّقوا إلى لفظة دالّة على الجمع، ولم يتوصّلوا إلى مفرد لها جعلوها مِن باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له، كما أنّهم لم يقدّموا تفسيرًا لها، وكذلك كان حال المحدثين إلّا أنّهم أشاروا إلى إماتة المفرد الّذي كان مستعملًا. (عبيدات، 2018، صفحة 192).

واستعمال الفرع الّذي هو الجمع، والاستغناء عن المفرد أو إماتته الّذي هو الأصل، يحتاج إلى تفسير يكشف عن هذه الظّاهرة؛ وذلك لأنّ استعمال هذه الألفاظ لم يكن محدودًا، وإنّما له وجود ملحوظ في المدوّنة العربيّة، ويذكر محمود مبارك عبيدات تفسيرات تعيننا أثناء البحث عن هذه الأنماط اللّغويّة؛ للخروج بنتائج تكشف عن غموض هذه المسألة، **وهذه التّفسيرات نوجزها بما يأتي**: (عبيدات، 2018، الصفحات 192-198).

أوّلًا: القياس والسّماع، إذ يُسْمَع عن العرب مفرد مناسب للجمع، ولكنّهم يرفضونه؛ لأنّه غير قياسيّ لهذا الجمع، وإنّما جعل قياسيًّا لجمع آخر.

ثانيًا: الاستغناء، ويرادف هذا التّفسير في نظر المحدثين نظريّة الملامح التّمييزيّة.

ثالثًا: التّفسير التّاريخيّ لهذه الظاهرة، إذ وجود مثل هذه الأنماط في العربيّة تحيلنا ضرورة إلى دراستها دراسة تاريخيّة.

وقد أثبت ابن عصفور لفظة (كَراهين) على زِنة (فَعالين) أنّها جمع، ويعدّ ذلك في ظاهره تفرّدًا له؛ إذ يرى أنّ هذا الجمع لا مفرد له[3]، وقاسه على نظيره في ما سُمِعَ عن العرب مِن جمع لا مصغّر له، نحو: (عباديد، وشماطيط)، مستدلًّا على ذلك بقول العرب: (أتيتُك كَراهينَ أن تغضبَ) (الإشبيليّ، 1987، الصفحات 139/1-140)، وبهذا الشّاهد للحطيئة: (الحطيئة، 1987، صفحة 123).

وبَكْرٍ فَلاها مِن نعيم غَريرةٍ مُصاحِبَةٍ عَلى الكَراهينِ فارِك

ويعقّب عليه ابن السّكّيت بقوله: "ويروى: على الكراهة. قال: مَنْ رَوى (الكَراهين)، أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الأسماء المجموعة، وعدله عن المصدر، ووضع الكراهين موضع الكراهة، وجعل الكراهين على هجاء واحد، أراد: ورُبَّ امرأة انْتَزَعْتَهَا مِنْ نَعيم" (الحطيئة، 1987، صفحة 124)، ويثبت ابن السّكّيت أنّ (الكراهين) مصدر، وهذا ما نجده في معجم الدّوحة التّاريخيّ مِن إثبات لمصدريّة (الكراهين)، وهي بمعنى (البغض، والمقت)، ويُذْكَر فيه أنّه معدول عن المصدر (الكَراهَة)، وعُومِل معاملة الأسماء المجموعة (معجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة، مادّة: كره)، وهذا يؤكّد على أنّ الأسبق إلى إفراد الرّأي بأنّ (كَراهين) جمع هو ابن السّكّيت.

نستخلص أنّ لهذه اللّفظة خصوصيّة، إذ إنّها نُقِلَت مِن المصدريّة إلى استخدام خاصّ بالجمع، وهذا يُسوّغ عدم إمكانيّة ردّها إلى مفردها، حيث ضيّق هذا النّقل مِن تصاريفها؛ وذلك أنّنا لا نجد مفردًا لها.

ثانيًا: الأسماء الرّباعيّة المزيدة:

تأتي الأسماء الرّباعيّة المزيدة مِن حيث أبنيتها أقلّ مِن الأسماء الثّلاثيّة المزيدة، إذ إنّه كلّما كَثُرت أصول الأسماء قلّت أشكالها المقبولة في الاستعمال، وفي هذا الباب (الأسماء الرّباعيّة المزيدة) وقع الخلاف في بعض الأشكال مِن حيث أصل بنائها، وقدّم ابن عصفور تعليله لإلحاق هذه الأسماء ببناء دون

[3]. في الألفاظ الّتي ذكرها علماء اللّغة أنّها مِن الجموع الّتي لا مفرد لها، مثل: (كَراهين)، فإنّ ابن عصفور لجأ إلى القياس لمحاولة إيجاد مفرد لها قياسًا على نظائرها ممّا له مفرد؛ ولذلك خرج بأنّ مفرد (كَراهين) يمكن أن يكون (كُرْهان)، وإن لم يُنْطَق به.

غيره، فيكون بذلك متّفقًا مع غيره أو مخالفًا له بتقديم علّة يراها الأفضل؛ لترجيح بناء على غيره، ومِن هذه التّعليلات الّتي قدّمت بناء على شكل النّمط الّذي اختلف في أصوليّة بنائه ما يلي:

أوّلًا: ما جاء لعلّة غائيّة (التّخفيف)

يأتي بناء (**فُعْلُول**) بضمّ الفاء واللّام، ويكون اسمًا أو صفة، ومثاله على التّوالي: (زُنْبور، وشُنْحوط) (الإشبيليّ، 1987، صفحة 149/1)، ويذكر ابن عصفور أمثلة جاءت بالفتح، والأصل فيها الضّمّ، لكنّها فُتِحت لعلّة التّخفيف، وهذا الأمر يرد كثيرًا في اللّغة العربيّة بأن يحوّل صائت إلى صائت آخر، ويفسّر بعدّة تفسيرات، منها: (المماثلة، أو المخالفة، أو التّخفيف، أو الحذلقة والمبالغة في التّفصُّح، أو لغة ثانية...)، فذكر: "زَرْنوق، وبَرْعوم، وبَرْشوم، وصَنْدوق، وصَعْفوق)، فإنّها مخفّفة مِن الضّمّ؛ لأنّه سُمِع في جميعها ضمّ الأوّل، إلّا صَعفوقًا فإنّه لم يُسْمَع فيه ضمّ، وقد قيل إنّه أعجميّ" (الإشبيليّ، 1987، الصفحات 149/1-150)، وهكذا فإنّ ابن عصفور يثبت في هذه المسألة العلّة الغائيّة الّتي أدّت إلى ظهور بناء بالفتح متحوّلٍ من بناء آخر بالضّمّ، حيث كان التّخفيف مدعاة إلى التّغيير، فيكون بناء (فَعْلول) بناء غير أصيل في العربيّة، وإنّما هو محوَّل من بناء آخر.

وقد أثبت سيبويه بناء (فُعْلول) الّذي يأتي اسمًا وصفة، ومثاله على الاسم: "(طُخْرور، والهُذْلول، والشُّؤْبوب)، والصّفة، نحو: (بُهْلول، وحُلْكوك، وحُلْبوب)" (سيبويه، 2009، صفحة 275/4)، ولم يلتفت سيبويه إلى بناء (فَعْلول)، وقد استدرك عليه ابن جنّيّ هذا البناء في (باب القول على فوائت الكتاب) دون أن يفسّر وجوده، وذكر مثالين اثنين على هذه المسألة دون تعقيب عليهما، هما: (زَرْنوق، وصَعْفوف). (ابن جنّيّ، 2015، صفحة 205/3).

والملاحظ أنّ جميع علماء اللّغة أثبتوا بناء (فُعْلول)، منهم: المبرّد، ومثّل على هذا البناء بلفظتي (عُصْفور، وزُنْبور) (المبرّد، 1994، صفحة 224/1)، وابن القطّاع ذكر على هذا البناء "(فُلْطوسٍ) للكبيرة العظيمة، و(زُرْنوقٍ) لعمود البئر الّذي عليه البكرة" (ابن القطّاع، 1999، صفحة 307)، كما تنبّه ابن القطّاع إلى بناء (فَعْلول)، وعدّ أمثلته لغات (ابن القطّاع، 1999، صفحة 308)، أمّا ابن عصفور فجعله معدولًا عن بناء (فُعْلول)، ولكن بالتّخفيف عن طريق تغيّر حركة أوّله؛ لتصبح فتحة بدل الضّمّة.

ثانيًا: تغيّر الشّكل وثبات البناء

جاء في كلام العرب لفظتا (سُلَحْفِيَة، وسُلَحْفاة)، والظّاهر فيهما أنّ سُلَحْفِيَة على زِنة (فُعَلِّيَة)، وسُلَحْفاة على زِنة (فُعَلَّاة)، وفي الكتاب يذكر سيبويه لفظة (سُلَحْفِيَة) مبيّنًا فيها أنّ ياءها زائدة (سيبويه، 2009، صفحة 236/4)، وكلامه يوحي بأنّ بناءها على (فُعَلِّيَة). أمّا الجوهريّ فيرى أنّ الياء في اللّفظة لمماثلة ما قبلها، فيقول: "السُّلَحْفاة، بفتح اللّام: واحدة السّلاحِف. قال أبو عبيد: وحكى الرّؤاسيّ: سُلَحْفِيَة، مثال: بُلَهْنِيَة، وهو ملحقٌ بالخماسيّ بألف، وإنّما صارت ياء لكسرة ما قبلها" (الجوهريّ، 2009، مادّة: سلحف)، وبذلك يثبت أنّ الأصل في الكلمة بزيادة الألف، ومجيء الياء بتأثير مِن الكسرة قبلها، خلافًا لما رآه سيبويه بأنّ الأصل بزيادة الياء، ويبيّن – كذلك - الرّمّانيّ في شرحه لكتاب سيبويه أنّ "أبنية الياء وحدها في الرّباعيّ أربعة: (فَعَيْلَل، فِعْليل، فُعْلَيل، فُعَلِّيَة)، نظيره مِن الأسماء (سَمَيْدع، وقِنْديل، وغُرْنَيْق، وسُلَحْفِيَة)" (الرّمّانيّ، 2021، صفحة 3419/7)، ممّا يثبت بناء (سُلَحْفِيَة) على فُعَلِّيَة، ويقول – أيضًا - ابن القطّاع: إنّ "فُعَلِّيَة، نحو: سُلَحْفِيَة عن الأصمعيّ، وقال غيره: (سُلَحْفاة) فُعَلاة، وقال آخرون: (سُلْحَفاة) بضمّ السّين، وإسكان اللّام، وفتح الحاء على وزن (فُعْلَلاة)، وهي غير معروفة" (ابن القطّاع، 1999، صفحة 312) ويُنْظَرُ (عبد الدّايم، 2002، صفحة 115)، وبناء على قوله فإنّه يثبت اللّفظة على بناءين، هما: (فُعَلِّية) سُلَحْفِيَة، و(فُعَلَّاة) سُلَحْفاة، وقدّم بناءً ذَكَرَهُ بعضهم؛ ليثبت أنّه غير معروف، هو: (فُعْلَلاة) سُلْحَفاة، وفي لسان العرب يذكر ابن منظور أنّ "سُلْحُف: الذّكر مِن السّلاحف: الغَيلَم، والأنثى في لغة بني أسد: سُلَحْفاة" (ابن منظور، مادّة: سلحف)، ويبدو مِن كلامه في هذه الكلمة أنّ الأصل فيها بالياء، والألف جاءت لغة.

أمّا ابن عصفور عند حصره للأبنية فقد أثبت أنّ (فُعَلِّية) لا يأتي إلا اسمًا، والهاء لازمة له: "نحو: (سُلَحْفِيَة)، وأمّا (سُلَحْفاة) فليس فيه دليل على إثبات (فُعَلَّاة)، بل هو (فُعَلِّية) في الأصل، ثمّ قلبوا الكسرة فتحة، والياء ألفًا، وهي لغة فاشية في طيِّئ، يقولون في (رَضِيَ): رَضَى، وفي بَقِيَ: (بَقَى)" (الإشبيليّ، 1987، صفحة 153/1)، وهكذا فقد حكم على اللّفظة سواء أكانت بالياء على الأصل، أم بالألف على لغة طيِّئ بأنّها على بناء (فُعَلِّيَة)، وطرح مسألة أخرى على لفظة (سُلَحْفاة) بأنّها لغة فاشية في طيِّئ، ومجيئها لغة ذكرها ابن منظور على لسان أسد، ممّا يدلّ على أنّ البناء في كلا اللّفظين (فُعَلِّية)، والشّواهد كثيرة على لغة طيِّئ الّتي تفتح ما قبل الياء "إذا تحرّكت بفتحة غير إعرابيّة، فتنقلب ألفًا" (البغداديّ، د.ت، صفحة 48/4)، وبناء على كلامه كان التّدرّج في نقل اللّفظة عند طيِّئ على النّحو الآتي: سُلَحْفِيَة [تفتح ما قبل الياء] ⟵ سُلَحْفَيَة [تقلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها] ⟵ سُلَحْفاة.

ثالثًا: ما يحتمل أن يكون على وزنين

نذكر تحت هذا البند لفظة (شَفَنْتَرى) الّتي اختلف في بنائها، فمن العلماء مَن يجعلها على زِنة (فَعَنْلَى)، وآخرون يقولون إنّها على زِنة (فَعَلَّى)، ومثال ذلك أن عدّها أبو علي القالي صفة على بناء (فَعَنْلَى) (القالي، 1999، صفحة 8)، ويوافقه الرّأي ابن القطّاع في بناء (شَفَنْتَرى) على (فَعَنْلَى) ذاكرًا أنّه اسم رجل (ابن القطّاع، 1999، صفحة 303) (الحديثي، 1965، الصفحات 198-199)، ويخالفهما أبو حيّان الأندلسيّ، فيستقرّ بناؤها عنده على (فَعَلَّى) (الأندلسيّ، 1982، صفحة 96)، أمّا السّيوطيّ فيذكر الرّأيين دون تعليق عليهما، قال: "(فَعَنْلَى) حَفَنْظَرى وشَفَنْتَرى، وقيل شَفَنْتَرى (فَعَلَّى) خماسيّ الأصول كقَبَعْثَرى" (السّيوطيّ، 2008، صفحة 33/2)، ويبدو الاختلاف بين البناءين سببه أنّ منهم مَن جعل النّون زائدة ثالثة ساكنة على بناء

(فَعَنْلَى)، وآخرون يجعلونها أصليّة على بناء (فَعَلَّى)، ورأي ثالث سوّغ البناءين، وقد جاء بهذا الرّأي كلّ مِن ابن عصفور (ت663)، والسّيوطيّ (ت911هـ) في ما اطّلعت عليه مِن مصادر.

وقد ذكر ابن عصفور أنّ جعل النّون السّاكنة ثالثة زائدة على أصل وضعها في الزّيادة يؤدّي إلى إثبات بناء (فَعَنْلَى)، وهو بناء لم يجرِ في كلامهم، ويوجز رأيه في هذه المسألة بقوله: "إن جعلت النّون أصليّة أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النّون إذا كانت ساكنة ثالثة وبعدها حرفان ولم تكُ مدغمة، ولم تُلفَ إلّا زائدة، فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه، فلذلك كان القولان فيها سائغين عندي" (الإشبيليّ، 1987، الصفحات 1/155-156)، وهكذا انفرد عن غيره بهذا الرّأي الّذي يثبت البناءين، وكان الأسبقَ إلى هذا الرّأي مِن السّيوطيّ الّذي جاء متأخّرًا عنه، ونرى في هذه المسألة بناء على نصّ ابن منظور في لسان العرب مادّة (شفتر) الّذي جاء فيه: "الشَّفْتَرَةُ: التَّفَرُّقُ. واشْفَتَرَّ الشّيء: تفرّق. واشْفَتَرَّ العود: تكسّر...، ورجل شَفَنْتَر: ذاهب الشّعر. التّهذيب في الخماسيّ القليل شعر الرّأس...، والشَّفَنْتَرِيّ: اسم" (ابن منظور، مادّة: شفتر)، أنّ شَفَنْتَرى إن جاءت صفة فهي على بناء (فَعَلَّى) بجعل النّون أصليّة فيها، وإن جاءت للدّلالة على العلميّة فهي على بناء (فَعَنْلَى) بجعل النّون زائدة، ويكون بذلك البناء معتمدًا على الاستعمال التّداوليّ له.

الخاتمة:

تتبّعت هذه الدّراسة ترجيحات ابن عصفور الصّرفيّة في باب أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة في كتابه الممتع في التّصريف، **وقد توصّلت إلى النّتائج الآتية:**

1. لابن عصفور منهج خاصّ في التّعليل، والتّدرّج في طرح المسائل الصّرفيّة، حيث كان يذكر القاعدة المؤصّل لها بعموميّتها، ومِن ثمّ يذكر بعض المسائل الّتي وقع فيها الخلاف بذكر آراء لبعض العلماء فيها، ويناقش تلك الآراء بطريقة علميّة تحليليّة، منهيًا كلامه بذكر رأيه مثبتًا أو معارضًا لتلك الآراء مع التّعليل، وبذلك استطاع أن يرسم له منهجًا خاصًّا فيما أصدره مِن أحكام خاصّة ببعض الألفاظ والأبنية الّتي احتوتها.
2. يذكر ابن عصفور أنّ بناء (فِعَل) يأتي على الكثرة اسمًا، وعلى القلّة صفة، كما أنّه توصّل إلى أنّ الصّفة في هذا البناء أُقتصِرت على لفظتين اثنتين (عِدًى، وزِيم).
3. يرى ابن عصفور أنّ بناء (فِعِل) اسمًا أُقتصِر على لفظة واحدة (إِبِل)، وما وُجِد مِن ألفاظ على هذا البناء رُدّ إلى أصله على زِنة (فِعْل)، ومخالفة العين بالكسر فرع جاء لمماثلة فاء البناء.
4. يُرَجَّح أن يكون بناء (فِعْل) بالتّخفيف فرعًا مِن بناء (فِعِل) بالكسر، وهذا ينسجم مع سعي أبناء اللّغة إلى التّخفيف.
5. تنبّه ابن عصفور إلى وجود ألفاظ جاءت بأربعة صوامت تبدو وكأنّها مِن الأسماء الرّباعيّة إلّا أنّها خالفت الأبنية المتّفق عليها، وهذه الأبنية المفترضة (فُعَلِل، وفَعَلِل، وفَعَلُل)، وخرج فيها إلى وقوع حذف في ثالثها، ففي البناءين الأوّلين حُذِفَت الألف، وفي البناء المفترض الثّالث حُذِفَت النّون.
6. تنبّه ابن عصفور إلى أنّ بناء (فُعْلَلِل) الّذي زاده البعض على أبنية الخماسيّ تكثر في أمثلته وجود النّون في ثانيها، فحكم عليها أنّها على بناء (فُنْعَلِل)، وذلك بتسويغ الدّخول في الباب الأوسع؛ وهو المزيد.
7. تحوّل بناء (مُفْعِل) المختصّ باسم الفاعل مِن الفعل غير الثّلاثيّ إلى بناء (مِفْعِل)، وذلك بتأثّر الضّمّة بالكسرة وفق قانون التّوافق الحركيّ (المماثلة) في لفظتي (مُنْتِن، ومُغْيرة).
8. ذكر ابن عصفور أنّ ما جاء على زِنة (فَعولى)، نحو: (تَنوفى) فيه إشباع للألف، والأصل فيه على زِنة (فَعول، تَنوف).
9. تفرّد ابن عصفور في إثبات ظاهرة الإشباع الصّوتيّ في بناء (فِعَلْناة)، وعدّه بناء غير أصليّ، نحو: (خِلَفْناة)، إذ القول بالإشباع الصّوتيّ أولى مِن إثبات بناء لم يستقرّ، وقد عارضه في ذلك ابن سيده، وحكم باستعمال العرب للفظة (فِعَلْناة)، وأثبت بناءها.
10. ذكر ابن عصفور أبنية خالفت أصل وضعها بأن نُقِلت مِن الفعليّة إلى العلميّة، ومثاله ما جاء على بناء (تُفاعِل)، نحو: (تُماضِر)، حيث رجّح فيه أمرين: أن يكون فعلًا مضارعًا نُقِل مِن الفعليّة، واسم علم ولا نقل فيه مِن الفعليّة، وهكذا تفرّد عن غيره الّذين رجّحوا رأيًا على سواه، حيث ذهب ابن جنّيّ إلى إثبات علميّة (تُماضِر) في أصل وضعها لا بالنّقل.
11. تفرّد ابن عصفور في طريقة تنظيمه، وما قدّمه مِن تفسيرات وتحليلات لإثبات ما ذكره النّحاة مِن مدّ الاسم المقصور في بناء (فُعَنْلى)؛ ليصبح على زِنة (فُعَنْلاء) في الضّرائر الّتي لا يُقاس عليها.
12. دلّ ابن عصفور على اسميّة بناء (يَفاعل)، نحو: (يَعامل) أنّها تتصرّف، وتجري عليها أحكام الإعراب، ممّا جوّز الوصف بالاسم، ومنع مِن الصّرف لوزن الفعل والوصف، وأمثلة ذلك في العربيّة كثيرة.
13. لجأ ابن عصفور في الألفاظ الّتي ذكرها علماء اللّغة أنّها مِن الجموع الّتي لا مفرد لها إلى القياس على نظائرها ممّا له مفرد، نحو: (كَراهين)، حيث رجّح أنّ مفردها يمكن أن يكون (كُرْهان)، وإن لم يُنْطَق به حملًا على النّظير.
14. نقل الألفاظ مِن المصدريّة إلى استخدام خاصّ بالجمع يضيّق مِن تصاريفها.

15. يرى ابن عصفور عدم أصالة بناء (فَعْلول) في اللّغة العربيّة، وأنّ ما ورد مِن أمثلته القليلة بناء معدول عن بناء (فُعْلول) بغرض التّخفيف عن طريق تحوّل الضّمّة في أوّله إلى فتحة.

16. أثبت ابن عصفور عند حصره للأبنية اسميّة بناء فُعَلِّية، والهاء لازمة له.

17. الحكم على البناء بالاعتماد على الاستعمال التّداوليّ له، ومثاله: (شفنترى) إن جاءت صفة فهي على بناء (فَعَلَّى)، وإن جاءت للدّلالة على العلميّة فهي على بناء (فَعَنْلَى).

18. حصر الأبنية في العربيّة ليس مجرّد نهج، وإنّما هو نظريّة فرعيّة مِن نظريّات الصّرف العربيّ.

.

المصادر والمراجع

الآلوسيّ، م. (1992). *الضّرائر وما يسوّغ للشّاعر دون النّاثر*، شرحه: محمّد بهجة الأثري، (د.ط). بغداد: المكتبة العربيّة، (د.ط). مصر: المطبعة السّلفيّة.

الأستراباذي، ر. (د.ت). *شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغداديّ*، تح: محمّد نور الحسن وآخرين، (د.ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.

الأسمر، ر. (1997). *المعجم المفصّل في علم الصّرف*، مراجعة: إميل بديع يعقوب، (د.ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.

الإشبيليّ، ع. (1987). *الممتع في التّصريف*، تح: فخر الدّين قباوة، (ط1). بيروت: دار المعرفة.

الأعشى الكبير، م. (2012). *ديوانه*، شرح وتعليق: محمّد حسين، (د.ط). الجماميز: مكتبة الآداب.

الأندلسيّ، م. (د.ت). *التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل*، تح: حسن هنداوي، (د.ط). دمشق: دار القلم.

الأندلسيّ، م. (1982). *المبدع في التّصريف*، تح: عبد الحميد السّيّد طلب، (ط1). الكويت: مكتبة دار العروبة.

البغداديّ، ع. (د.ت). *شرح شافية ابن الحاجب*، تح: محمّد نور الحسن وآخرون، (د.ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.

البكري، ع. (1936). *سمط اللّآلي المحتوي على اللّآلي في شرح أمالي القالي*، تح: عبد العزيز الميمني، (د.ط). القاهرة: مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر.

ابن جنّي، ع. (2015). *الخصائص*، تح: محمّد عليّ النّجّار، (ط1). مصر: المكتبة التّوفيقيّة.

ابن جنّي، ع. (1954). *المنصف شرح لكتاب التّصريف للمازنيّ*، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، (ط1). القاهرة: شركة القدس.

الجوهريّ، إ. (2009). *الصّحاح – تاج اللّغة وصحاح العربيّة -*، راجعه واعتنى به: محمّد محمّد تامر وآخرون، (د.ط). القاهرة: دار الحديث.

الحديثي، خ. (1965). *أبنية الصّرف في كتاب سيبويه*، (ط1). بغداد: مكتبة النّهضة.

الحطيئة، ج. (1987). *ديوانه*، رواية وشرح ابن السّكّيت، تح: نعمان محمّد أمين طه، (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الحمويّ، ش. (1977). *معجم البلدان*، (د.ط). بيروت: دار صادر.

ابن خالويه، ح. (1979). *ليس في كلام العرب*، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، (ط2). السّعوديّة: مكّة المكرّمة.

الخطيب، ع. ومصلوح، س. (2002). *نحو العربيّة*، (ط1). الكويت: مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع.

عبد الدّايم، أ. (2002). *معجم الأبنية العربيّة – الأسماء والأفعال والمصادر -*، (ط1). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

الدّراوشه، ع. (2006). *التّوجيه الصّوتيّ للقراءات الشّاذّة في كتاب مختصر في شواذّ القرآن لابن خالويه*، رسالة، جامعة مؤتة.

عبد الرّاضي، أ. (د.ت). *استعمال الصّيغة العربيّة بين الوضع والنّقل*، (د.ط). مصر: مكتبة الثّقافة العربيّة.

الرّمّانيّ، ع. (2021). *شرح كتاب سيبويه*، تح: شريف عبد الكريم النّجّار، وعيّاد عيد البثيتي، (ط1). مصر: دار عمّار، ودار السّلام.

الزّمخشري، م. (2004). *المفصّل في علم العربيّة*، تح: فخر صالح قدارة، (ط1). عمّان: دار عمّار.

السّامرّائيّ، ف. (2011). *معاني النّحو*، (ط5). عمّان: دار الفكر.

السّامرّائيّ، م. (2013). *الصّرف العربيّ – أحكام ومعانٍ -*، (ط1). دمشق، بيروت: دار ابن كثير.

سيبويه، ع. (2009). *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، (ط5). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، ع. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*، تح: عبد الحميد هنداوي، (ط1). بيروت: دار الكتب العلميّة.

السّيرافي، ح. (2000). *فوائت كتاب سيبويه مِن أبنية كلام العرب*، تح: محمّد عبد المطّلب البكّاء، (ط1). بغداد: دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة – آفاق عربيّة -.

السّيوطيّ، ج. (2008). *المزهر في علوم اللّغة وأنواعها*، تح: محمّد أحمد جاد المولى بك وآخرون، (ط3). القاهرة: مكتبة دار التّراث.

السّيوطيّ، ج. (د.ت). *همع الهوامع شرح جمع الجوامع*، تح: الشّربينيّ شريدة، (د.ط). القاهرة: دار الحديث.

ابن الصّمّة، د. (2009). *ديوانه*، تح: عمر عبد الرّسول، (د.ط). القاهرة: دار المعارف.

الطّبريّ، م. (2010). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن – تفسير الطّبريّ -*، تحقيق الأحاديث والشّواهد: إسلام منصور عبد الحميد وآخرون، (د.ط). القاهرة: دار الحديث.

عبيدات، م. (2018). الجمع الّذي لا مفرد له في العربيّة - دراسة وصفيّة تحليليّة -، (م14)، (ع1). عمّان: *المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها*.

العلايلي، ع. (د.ت). *مقدّمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد*، (د.ط). مصر: المطبعة العصريّة.

القالي، إ. (1999). *المقصور والممدود*، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
قباوة، ف. (1988). *تصريف الأسماء والأفعال*، (ط2). بيروت: مكتبة المعارف.
القرالّة، ز. (2004). *الحركات في اللّغة العربيّة – دراسة في التّشكيل الصّوتيّ*-، (ط1). الأردنّ: عالم الكتب الحديث.
ابن القطّاع، ع. (1999). *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تح: أحمد محمّد عبد الدّايم، (د.ط). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصريّة.
امرؤ القيس، ح. (1984). *ديوانه*، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (ط4). القاهرة: دار المعارف.
المبرّد، م. (1994). *المُقتَضَب*، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، (ط3). القاهرة: المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ.
معجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة، https://www.dohadictionary.org.
ابن منظور، ج. (د.ت). *لسان العرب*، (د.ط). بيروت: دار صادر.

References

Al-Alusi, M. (1992). *The Impediments and What Justifies the Poet Over the Prose Writer*, explained by: Muhammad Bahjat Al-Azi, (n.d.). Baghdad: Arab Library, (n.d.). Egypt: Al-Salafiyah Press.

Al-Astrabadi, R. (n.d.). *Explanation of Ibn Al-Hajib's Shafi'ah with Commentary on Its Evidence by Al-Baghdadi*, edited by: Muhammad Noor Al-Hassan et al., (n.d.). Beirut: Scientific Books House.

Al-Asmar, R. (1997). *The Detailed Dictionary in Morphology*, reviewed by: Emil Badi' Yacoub, (n.d.). Beirut: Scientific Books House.

Al-Ishbili, A. (1987). *The Enjoyable in Morphology*, edited by: Fakhr Al-Din Qabawah, (1st ed.). Beirut: Dar Al-Ma'arifah.

Al-A'sha Al-Kabir, M. (2012). *His Diwan*, explained and commented by: Muhammad Hussein, (n.d.). Al-Jamamiz: Literature Library.

Al-Andalusi, M. (n.d.). *Al-Tadhil wa Al-Takmil in Explaining the Book of Al-Tasheel*, edited by: Hassan Hindawi, (n.d.). Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Andalusi, M. (1982). *Al-Mubdi' in Morphology*, edited by: Abdul Hamid Al-Sayed Talab, (1st ed.). Kuwait: Dar Al-Uroubah Library.

Al-Baghdadi, A. (n.d.). *Explanation of Ibn Al-Hajib's Shafi'ah*, edited by: Muhammad Noor Al-Hassan et al., (n.d.). Beirut: Scientific Books House.

Al-Bakri, A. (1936). *Sumt Al-Lāli' Containing Al-Lāli' in Explaining Al-Amali by Al-Qali*, edited by: Abdul Aziz Al-Maymani, (n.d.). Cairo: Printing House of the Committee for Authorship, Translation, and Publication.

Ibn Jinni, A. (2015). *Al-Khasa'iss*, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, (1st ed.). Egypt: Al-Tawfiqiyyah Library.

Ibn Jinni, A. (1954). *Al-Munsif: Explanation of Al-Mazni's Book of Morphology*, edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, (1st ed.). Cairo: Al-Quds Company.

Al-Jawhari, I. (2009). *Al-Sihah: The Crown of Language and the Authentic Arabic*, reviewed and edited by: Muhammad Muhammad Tamer et al., (n.d.). Cairo: Dar Al-Hadith.

Al-Hadithi, K. (1965). *The Structures of Morphology in Sibawayh's Book*, (1st ed.). Baghdad: Al-Nahda Library.

Al-Hat'ay, J. (1987). *His Diwan*, narrated and explained by Ibn Al-Sakīt, edited by: Nauman Muhammad Amin Taha, (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Hamawi, Sh. (1977). *Dictionary of Places*, (n.d.). Beirut: Dar Sader.

Ibn Khalwayh, H. (1979). *Not in the Speech of Arabs*, edited by: Ahmed Abdul Ghafoor Attar, (2nd ed.). Saudi Arabia: Mecca.

Al-Khatib, A. & Muslih, S. (2002). *Arabic Syntax*, (1st ed.). Kuwait: Dar Al-Uroubah for Publishing and Distribution.

Abdel-Dayem, A. (2002). *Dictionary of Arabic Structures – Nouns, Verbs, and Sources*, (1st ed.). Beirut: Lebanon Publishers Library.

Al-Darawsha, A. (2006). *Phonetic Guidance for Deviant Readings in the Book "Brief on the Deviant Quranic Readings" by Ibn Khalwayh*, thesis, Mu'tah University.

Abdel-Radi, A. (n.d.). *The Use of the Arabic Form Between Origin and Transfer*, (n.d.). Egypt: Arab Culture Library.

Al-Rummani, A. (2021). *Explanation of Sibawayh's Book*, edited by: Sharif Abdul Karim Al-Najjar and Ayad Eid Al-Baithy, (1st ed.). Egypt: Dar Ammar and Dar Al-Salam.

Al-Zamakhshari, M. (2004). *Al-Mufassal in the Science of Arabic*, edited by: Fakhr Saleh Qadara, (1st ed.). Amman: Dar Ammar.

Al-Samarrai, F. (2011). *Meanings of Syntax*, (5th ed.). Amman: Dar Al-Fikr.

Al-Samarrai, M. (2013). *Arabic Morphology – Rules and Meanings*, (1st ed.). Damascus, Beirut: Dar Ibn Kathir.

Sibawayh, A. (2009). *Al-Kitab*, edited and explained by: Abdel-Salam Haroun, (5th ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Ibn Sidah, A. (2000). *Al-Muhkam wa Al-Muhit Al-Azam*, edited by: Abdul Hamid Hindawi, (1st ed.). Beirut: Scientific Books House.

Al-Sirafi, H. (2000). *Missed Concepts in Sibawayh's Book from the Structures of Arabic Speech*, edited by: Muhammad Abdul-Muttalib Al-Bakkar, (1st ed.). Baghdad: General Cultural Affairs House – Arab Horizons.

Al-Suyuti, J. (2008). *Al-Mazhar in the Sciences of Language and Its Types*, edited by: Muhammad Ahmed Jadd Al-Mawla Bey and others, (3rd ed.). Cairo: Dar Al-Turath Library.

Al-Suyuti, J. (n.d.). *Hama'a Al-Hawami' Explanation of Al-Jami' Al-Jawami'*, edited by: Al-Shurbini Sharida, (n.d.). Cairo: Dar Al-Hadith.

Ibn Al-Sammah, D. (2009). *His Diwan*, edited by: Omar Abdul-Rasul, (n.d.). Cairo: Dar Al-Ma'arif.

Al-Tabari, M. (2010). *Al-Jami' Al-Bayan on the Interpretation of Quranic Verses – Tafsir Al-Tabari*, verified by Hadiths and Evidence: Islam Mansour Abdul-Hamid and others, (n.d.). Cairo: Dar Al-Hadith.

Obaidat, M. (2018). *Collective Terms with No Singular in Arabic – A Descriptive Analytical Study*, 14(1). Amman: *Jordanian Journal of Arabic Language and Literature*.

Al-Ala'ili, A. (n.d.). *Introduction to the Study of the Arabic Language and How to Compile a New Dictionary*, (n.d.). Egypt: Modern Printing House.

Al-Qali, I. (1999). *Al-Maqsur wa Al-Mamdud*, edited by: Ahmed Abdul Majid Hureidi, (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Qabawah, F. (1988). *Morphology of Nouns and Verbs*, (2nd ed.). Beirut: Al-Ma'arif Library.

Al-Qaralleh, Z. (2004). *Vowels in the Arabic Language – A Study in Phonetic Formation*, (1st ed.). Jordan: Modern Book World.

Ibn Al-Qatta'ah, A. (1999). *Structures of Nouns, Verbs, and Sources*, edited by: Ahmed Muhammad Abdel-Dayem, (n.d.). Cairo: Egyptian Book Printing House.

Imru' al-Qais, H. (1984). *His Diwan*, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, (4th ed.). Cairo: Dar Al-Ma'arif.

Al-Mubarrad, M. (1994). *Al-Muqtaḍab*, edited by: Muhammad Abdul Khalek Adhima, (3rd ed.). Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for Reviving Islamic Heritage.

Doha Historical Dictionary of the Arabic Language, https://www.dohadictionary.org.

Ibn Manzur, J. (n.d.). *Lisan Al-Arab*, (n.d.). Beirut: Dar Sader.